تقديم

يسعدنا تقديم هذا الكتاب البحثي المنهجي الأول الصادر باللغة العربية عن وضعية مراكز الأبحاث والفكر والدراسات في الهند، ومحورية هذه المراكز في عملية صناعة السياسات وتنفيذها وتقييمها ومراجعتها النقدية. وما يعزز ويعمق من أهمية هذا الكتاب هو تناوله لجزئية صغيرة في بلد كبير ومترامي الأطراف جغرافياً وديموغرافياً كالهند، بحيث ما زالت معرفة العالم العربي، بحكوماته وشعوبه ودوله، عنه ضحلة وضئيلة وغير متماسكة لأنها ليست علمية ولا منهجية، وإنما تأثرت وما زالت تتأثر معارفنا وانطباعاتنا عن الهند ببعض الصور النمطية والأفكار والأحكام المسبقة والاتجاهات السلبية. وقد تشكلت هذه الصور والانطباعات عبر فترات تاريخية متلاحقة من خلال الإعلام الأجنبي، وبشكل جزئي العربي والمحطات الفضائية العربية، وعبر الأفلام الهندية السينمائية التي تستهوي بعض

الشباب العربي في بعض الدول العربية. إضافة إلى تشكيل وجهات نظر عربية شعبية عن الهند من خلال الجاليات الهندية الكبيرة والعمالة الهندية الموجودة في بعض الدول العربية خاصة الخليجية منها.

تتشابك الدراسة الحالية مع معارف نظرية وتجارب عملية استقاها المؤلفان من تجربتهما الدراسية والشخصية في الهند حيث تخرجا من جامعات الهند، وامضيا ما يقارب العشر سنوات هناك في سبيل الحصول على المعارف والنهل من معين العلوم ودراسة الهند كبلد وأمة وحضارة ومنظومة اجتماعية وثقافية هائلة يغلب عليها التعددية والتنوع والاختلاف والتمايزات الطبقية والعرقية والدينية. وهنا وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى حقيقة مفادها أن دراسة ظاهرة مراكز الفكر والأبحاث الصاعدة في النظم السياسية والعلاقات الدولية وإدارة الحكم والسياسات من دون أن يمتلك الباحث أو الدارس أو المتتبع لمعارف عابرة للحقول التخصصية المعرفية حيث تتشابك السياسة مع الاقتصاد، ويتفاعل الاجتماع مع الثقافة والتكنولوجيا، مما يؤدي في نهاية الطريق إلى تشكيل ظاهرة بحثية مميزة، معقدة، بحيث يتم تفكيكها وإعادة ترتيب وتركيب خيوطها ومساراتها في قوالب جديدة.

ما ميز هذا العمل البحثي والجهد الأكاديمي، كان بناء إطار نظري وضح طبيعة ووظائف مراكز الأبحاث والفكر والدراسات والتطرق إلى سياقاتها السياسية والمجتمعية، ومصادر قوتها وتشبيكها الداخلي والخارجي على مستوى العمل البحثي وبناء وجهات نظر الرأي العام. كما أن المؤلفين خلصا إلى نتيجة مفادها أن أي جهد لفهم مراكز الأبحاث في الهند سيبقى ناقصاً أو غير مكتملاً إن لم يتوافق مع عرض بعض الحالات الدراسية من هذه المراكز الفاعلة والعاملة في الهند، يضاف إلى ذلك أن عينة هذه المراكز المختارة لم تكن عشوائية، بل راعت تصنيفها المحلي والدولي والنشاطات التي تقوم بها، وطبيعة علاقاتها الداخلية والخارجية، وتم اختيارها بشكل يراعي توجهاتها البحثية. فمنها من يعمل في مجال السياسة والعلاقات الخارجية والسياسة الدولية، ومنها من يبحث في مجال الاقتصاد والبيئة والطاقة والتنمية المستدامة والدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان والمهمشين والفقراء والأرياف.

لا يمكن فهم طبيعة هذه المراكز البحثية وإدراك أهميتها بالشكل المطلوب بدون تناول الهند بكليتها، بموقعها الجيوسياسي وتعداد سكانها ومواردها وسياساتها الداخلية والخارجية. فالهند أكبر دولة ديموقراطية برلمانية في العالم من حيث عدد البشر الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات

التشريعية والرئاسية، وهي الاقتصاد الثالث في آسيا، بالطبع بعد الصين واليابان، وفيها أكبر ثاني تجمع إسلامي في العالم بعد أندونيسيا، بتعداد سكاني غير رسمي يتجاوز ١٥٠ مليون مسلم، وتربطها اليوم علاقات استراتيجية واقتصادية مع أمريكا والغرب وإسرائيل وروسيا. كل تلك العوامل تحتم على منظومة العمل العربي، القومي والقطري، دراسة الهند بوعي وإلمام كافيين من أجل أن تبقى الهند صديقة العرب وقضاياهم الوطنية والقومية. ولعل التشبيك بين منظومة العمل العربي، من خلال الحكومات والدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومراكز الفكر والأبحاث، يعد من المداخل الهامة للتشبيك مع مراكز الفكر والبحث الهندية لفهم عملها بعمق أكبر وتتبع تأثيرها وتوجهات سياساتها العامة على كل الأصعدة والميادين وفي المجالات السياسية وغير السياسية.

أخيراً لا بد أن نشير أن السفارات والقنصليات العربية في نيو دلهي ومومباي والمدن الهندية الكبرى الأخرى يجب أن تعمق من تفاعلها مع منظومة الحكم في الهند، والاستعانة بخبرات ودراسات مراكز الفكر والأبحاث من أجل فهم سبل تفعيل التعاطي العربي مع الهند في مختلف الجوانب، كما أن وجود مساقات دراسية في الفلسفة والسياسة والاقتصاد عن الهند كجزء من منظومة التعليم العالي في العالم العربي بحيث يكون

ذلك جزء من استراتيجية تقييم وضعية الهند وجارتها الصين في العلاقات الدولية والإقليمية ومنظومة الأمن العالمية.

وهذا باختصار يعني أن مسيرة فهم الهند، وما فيها من إيجابيات وسلبيات متوقفة أساساً على النخبة السياسية والخبراء والأكاديميين، وهنا نود أن نقترح أهمية قيام الجامعات العربية خاصة على مستوى الدراسات العليا لترتيب زيارات ميدانية للهند لطلبتها وكوادرها حتى تجمع بين التجارب النظرية والخبرات العملية الميدانية.

والله ولي التوفيق

المؤلفان